

Distr.  
GENERAL

S/1999/121  
5 February 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة  
إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الموجهة من السيد جيمس د. وولفنسون، رئيس البنك الدولي، والمتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق).

أكون شاكرا لتفضلكم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

## المرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة  
إلى الأمين العام من رئيس البنك الدولي

أعرف أنكم ستقدمون إلى مجلس الأمن تقريرا في القريب عن التقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى صوب استعادة السلام والأمن، وأنكم ستقدمون توصياتكم بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموجودة حاليا هناك. وأود أن أشاطركم تقييمنا لآفاق برنامج تثبيت الأوضاع المالية والإصلاح الاقتصادي، الذي يجري تنفيذه حاليا في جمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، وآراءنا في الصلة بين هذا البرنامج وترتيبات حفظ السلام.

لقد دخل المجتمع الدولي في اتفاق غير مكتوب حين قرر المساعدة في استعادة السلم وعكس اتجاه الفقر بصورة متزايدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي سلسلة من الأعمال التي يعزز بعضها بعضا، أرسل مجلس الأمن قوة لحفظ السلام، وتعدت مؤسسات بريتون وودز بتقديم دعمها لبرنامج للإصلاح الاقتصادي، فيما عكف شركاء آخرون على المساعدة في تنظيم الانتخابات التشريعية ومراقبتها. وقد أخذت الثمار تؤتي أكلها الآن، فلقد تحسّن الأمن، ومرت الجولة الأولى للانتخابات التشريعية بسلا، وثبتت الأوضاع الاقتصادية. ووافق صندوق النقد الدولي على مرفق للتكيف الهيكلي المعزز في تموز/يوليه الماضي. ورعت المؤسسة الإنمائية الدولية اجتماعا للمانحين في حزيران/يونيه الماضي وهي تعد الآن ائتمانا سيجري دفعه بسرعة لدعم إصلاح السياسة العامة الاقتصادية، ونعتمزم العودة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى مع صندوق النقد الدولي بغية تقييم جدوى هذه العملية في ربيع عام ١٩٩٩.

وإذا ما شرعت قوات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الانسحاب، وهو ما يتوخاه قرار مجلس الأمن المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، فإن إمكانات استمرار التحسّن الاقتصادي ستضعف كثيرا. كما أن الوضع الأمني قد يتدهور مرة أخرى. وستزداد التوترات السياسية حدة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في آب/أغسطس، فيما ستظل مهمة إعادة تشكيل القوات المسلحة ناقصة غير كاملة؛ وقد تؤثر الشواغل الأمنية المشتدة على القرار بشأن تقديم ائتمان إلى المجلس يستند إلى السياسة الاقتصادية العامة.

وأود أن أطلب منكم أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عندما تعدون توصية إلى مجلس الأمن. ونرى أن جمهورية أفريقيا الوسطى ستشهد فترة تحول في عام ١٩٩٩. وسحب الدعم الدولي قبل الأوان في أي من المجالات الرئيسية قد يقوض بسهولة التقدم الهش المحرز حتى الآن وقد يعكس اتجاهه.

(توقيع) جيمس د. وولفنسون

-----